Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (5) November(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

# الزوبعة النحوية : دراسة في تحرير التوجيهات الإعرابية من مزاعم الشذوذ النحوي

## كتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري ( ت ٨٥٧ هـ ) إنموذجا

أ.م.د. ميساء طه خماس

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

Assistant Professor Dr. Maysaa Taha khammas / Mustansiriyah University / College of Arts / Department of Arabic Language

dr.maysaal@uomustansiriyah.edu.iq

## . The Grammatical Storm : A Study on the Revision of Syntactic Guidance from Allegations of Grammatical Anomalies in al-Nuwairi's Sharh Taybat al-Nashr (d. 857 AH)

## . ملخص باللغة العربية :

تتناول هذه الدراسة الزوبعة النحوية في تحرير التوجيهات الإعرابية ، وتحليلها بعناية للكشف عن مدى صحتها اللغوية، وتصحيح المزاعم التي وصفتها بالشذوذ، وتهدف إلى تقديم تفسير علمي موثوق يعتمد على شواهد من القرآن الكريم ، والنصوص الشعرية ، لإظهار العلاقة بين القاعدة ، والنادر أو الاستثنائي ، وتبرز أهمية الدراسة في إعادة النظر في أحكام النحاة القدماء ، وإثراء الدراسات النحوية ، والقراءات القرآنية بمنهج علمي موضوعي . **الكلمات المفتاحية : زوبعة نحوية ، تحرير ، توجيهات إعرابية ، شذوذ نحوي ، قراءات قرآنية ، شرح طيبة النشر .**

## . ملخص باللغة الإنكليزية :

This study examines Grammatical Storm in analyzes grammatical directives carefully to assess their linguistic accuracy and to correct claims that have described them as anomalous. It aims to provide a well-documented scientific interpretation based on evidences from the Qur'an and classical poetry, highlighting the relationship between general rules and rare or exceptional cases, The study also emphasizes the importance of revisiting the rulings of early grammarians and enriching grammatical studies and Qur'anic readings with an objective, scientific methodology .

## المقدمة :

دراسة تحرير التوجيهات الإعرابية ، وتحليلها بعناية هو للكشف عن مدى صحتها اللغوية، وإزالة الالتباس أو المزاعم التي قد وصفتها بالشذوذ ، ويهدف هذا التحرير أو التوجيه إلى تقديم تفسير علمي معتمد على قواعد النحو العربي ، مستندًا إلى شواهد نصية من القرآن الكريم ، والشعر العربي القديم ، والحديث ، إذ يتم فهم كل توجيه إعرابي وفق مبرراته الصحيحة ، بعيدًا عن الأحكام السابقة التي قد تكون متسرعة أو محدودة المعايير ، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إعادة النظر في وصف بعض التوجيهات بالشذوذ النحوي ، وهو ما قد يؤثر على فهم القواعد النحوية ، والقراءات القرآنية ، إذ أن بعض الشواهد الإعرابية التي وصفها النحاة القدماء شاذة ، قد يكون لها تفسير لغوي منطقي عند دراسة السياق ، والنظام النحوي الكلي؛ وبذلك يسعى البحث إلى توضيح هذه التوجيهات ، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، مع إبراز العلاقة بين القاعدة ، والنادر أو الاستثنائي، وبين التطبيق العملي على النصوص اللغوية ، وتأتي هذه الدراسة لتكون مساهمة في إثراء الدراسات النحوية ، والقراءات القرآنية، من خلال منهج علمي موضوعي قادر على تحرير التوجيهات الإعرابية من المزاعم التي قد تكون غير دقيقة ، وتقديمها بصورة صحيحة ، وموثقة ، وتطبيقها على كتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري ( ت ٨٥٧ هـ ) العالم اللغوي الجليل ، علما تُعدُّ هذه الدراسة هي

الأولى في هذا الكتاب ضمن تخصص النحو ، واللغة ، وخطة البحث تعتمد على مطلبين .. **النويري وكتابه شرح طيبة النشر** : هو محمد بن محمد بن علي بن محمد ، ويكنى بـ ( أبي القاسم النويري ، و المالكي ، القاهري الميموني ، ولد في مدينة بني سويف التي تقع في صعيد مصر ، وله مصنفات كثيرة منها كتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر موضوع بحثي هذا ، توفاه الله في مدينة مكة سنة ( ٨٥٧ هـ ) (ينظر :الزركلي،٢٠٠٢ :٧ /٤٧-٤٨،النويري،٢٠٠٣: ١ /١٨-١٧)، ألف النويري كتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، وهو كتاب سلط فيه الضوء على ما احبه في حياته ، وافتتن به ألا وهو البحث في القراءات القرآنية ، وجمعها ، وتوجيهها في شتى العلوم ، والذي يهمنا في هذا الكتاب هو أن النويري قدم بعض الآراء الجديدة ، والمميزة ، وليست مجرد نقل لما قبله ، إذ يمكن تلخيص الجديد عنده في نقاط هي : **. التوفيق بين الاختلاف في القراءات القرآنية ، والإعراب** : النويري لا يكتفي في ذكر بعض القراءات القرآنية فقط ، بل يوضح كيف تؤثر القراءة على الإعراب ، والصرف ، وفي بعض الأحيان يقدم حلاً وسطاً أو رأياً علميا يجمع بين أكثر من قراءة قرآنية ، ويحدد القراءة القرآنية الأنسب نحوياً ، وسياقياً ، عند ذكره لبعض القراءات القرآنية يذكر قراءة الكلمة مرة بالضم ، وأخرى بالكسر ، ومن ثم يوضح أي حركة تتلاءم مع القاعدة النحوية ، والسياق العام للآية القرآنية (ينظر على سبيل المثال:النويري،٢٠٠٣ : ١ / ١٠٠). **. الشذوذ النحوي** ، إذ يشير النويري في بعض الأحيان الى حالات تعدُّ شاذة نحوياً عند بعض القراءات القرآنية ، ويحللها لكونها قراءة شاذة نحويا غير معروفة عند النحاة ، أي يتعامل النويري مع اختلاف القراءات القرآنية ،مما يظهر لنا حالات إعرابية غير معتادة عند النحاة ، وهذه الحالات الاعرابية تعد شذوذ نحويا لكن لا تعد خطأً في القراءة القرآنية ، بل هو اختلاف مشروع بين القراء ، قد يؤدي الى اختلاف حركة الكلمة الأخيرة من الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو اختلاف إسناد الفعل أو الإضافة ، وأو تغير موقع المبتدأ أو الخبر أحياناً ؛ وبهذا يكون منهج النويري في التعامل مع الشذوذ النحوي من خلال ذكر القراءة القرآنية ، فهو يذكر كل قراءة شاذة نحويا ، ويحللها نحويا ؛ ويوضح سبب الشذوذ ، وتأثيره على الإعراب أو الوظيفة النحوية ، والربط بالمعنى أو تفسير النص القرآني ، ويبين أن الشذوذ لا يغير المعنى القرآني أو المعنى البلاغي ، والتوثيق عند النويري ، فهو يذكر المصادر الأخرى التي أوردت في هذه القراءات القرآنية ليقارن بينهم ، وهذه المنهجية ليست شائعة في كتب القراءات القرآنية التقليدية ، إذ كان التركيز غالباً على النطق فقط (ينظر على سبيل المثال:النويري،٢٠٠٣ : ١ / ٤٥). **القراءة بين المعنى والبلاغة** ، يذكر النويري في بعض الأحيان تفسيراً لغوياً أو بلاغياً للقراءة القرآنية ، على سبيل المثال : كيف يمكن لاختلاف حركة حرف يؤدي الى تغيير دلالة المعنى ؟ ، وكيف تؤثر القراءة القرآنية على دقة المعنى في السياق القرآني (ينظر على سبيل المثال:النويري،٢٠٠٣ : ١ / ٥٥). **مناقشة آراء النحاة والفقهاء** ، يناقش النويري وجهات نظر النحاة ، والفقهاء ، ثم يقدم رأيه المبني على دراسة المصادر المختلفة ، ومن ثم يذكر رأيه الشخصي المدعوم بالمصادر ، وهذا في حدّ ذاته يعدُّ إسهاما جديداً في مقارنة القراءات القرآنية ، والإعراب (ينظر على سبيل المثال:النويري،٢٠٠٣ : ١ / ٢١٠،٢٢٠)

**. المطلب الأول : مفهوم المصطلح في التوجيه الإعرابي ، ومزاعم الشذوذ النحوي ، والزوبعة النحوية :**

يُقصد بـ التوجيه الإعرابي اظهار حركة كل كلمة في النص القرآني ، وإظهار إعرابها بحسب موقعها ، وعلاقتها بالجمل الأخرى، مع مراعاة قواعد النحو ، واصطلاح النحاة ، وخصوصيات القراءات القرآنية المختلفة، مما يساهم في فهم الظواهر الإعرابية ، والاختلاف بينها ، والشذوذ النحوي بدقة ، ووضوح ، ودراسة التوجيهات الإعرابية ، وتحليلها بعناية للكشف عن مدى صحتها اللغوية، وإزالة الالتباس أو المزاعم التي قد وصفتها بالشذوذ، ويهدف هذا التحرير إلى تقديم تفسير علمي معتمد على أصول قواعد اللغة العربية ، مستندًا إلى شواهد نصية من القرآن الكريم ، والشعر العربي، إذ يتم فهم كل توجيه إعرابي وفق مبرراته الصحيحة بعيدًا عن الأحكام السابقة التي قد تكون متسرعة أو محدودة المعايير عند العلماء . أما مزاعم الشذوذ النحوي ، فهي الادعاءات التي تفيد بأن بعض تراكيب القرآن الكريم قد تنحرف عن القاعدة النحوية المعروفة ، سواء من حيث الإعراب أو التركيب ، مع العلم أن هذه المزاعم غالبًا ما يتم دحضها علميًا من خلال التفسير البلاغي أو قراءة القراء أو قواعد النحاة ، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إعادة النظر في وصف بعض التوجيهات بالشذوذ النحوي ، وهو ما قد يؤثر على فهم القاعدة النحوية ، والقراءات القرآنية، إذ أن بعض الشواهد الإعرابية التي وصفها النحاة القدماء شاذة ، قد يكون لها تفسير لغوي منطقي عند دراسة السياق ، والنظام النحوي الكلي ؛ وبذلك، يسعى البحث إلى توضيح هذه التوجيهات ، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، مع إبراز العلاقة بين القاعدة النحوية ، والنادر منها أو الاستثنائي، وبين التطبيق العملي على النصوص اللغوية .

**. التوجيه الإعرابي ( مفهومه )**يُقصد بـ التوجيه الإعرابي هو توجيه اعراب كل كلمة ذكرت في النص القرآني ، وإظهار إعرابها بحسب موقعها ، وعلاقتها بالجمل الأخرى، مع مراعاة القاعدة النحوية ، وخصوصيات القراءات القرآنية المختلفة، مما يسهم في فهم الظواهر الإعرابية التي أثرت على حركة الكلمة ، والشذوذ النحوي فيها ، والتوجيه الإعرابي من القضايا الأساسية في النحو العربي ، فهو يبيّن تركيب الكلمات داخل النص

القرآني ، ومعاني الكلمات فيه ، مما يؤثر مباشرة على تفسير اللفظة داخل النص ، وفهم معاني القرآن الكريم ، وقد اختلف النحاة في بعض الحالات الاعرابية بين ما يعدّونه شاذا نحوياً أو اختيارًا بلاغيًا ، خصوصًا في المواضع التي اختلفت فيها القراءات القرآنية .

**. التوجيه لغة** :يعود أصل التوجيه في المعجمات العربية هو مصدرٌ للفعل الثلاثي المضّعف العين ، وأصل فعله ( وجّه ) ، أي هو توجيه لعمل شيءٍ ما ، وهو معناه ( الوجه ) ، وجمعه ( وجوه ) (ينظر: ابن منظور،١٩٦٨ :مادة(وجه)) ، أي " مستقبل كل شيء ، والجهة ، النحو ، يقال : أخذت جهة كذا ، أي نحوه " (الفراهيدي،٢٠٠٧ : مادة(وجه)) .

**. التوجيه اصطلاحا** هو " إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين " (السكاكي،١٩٨٣: ١٨٠ ،وينظر :الجرجاني،١٩٨٥: ٤٣) ، وقد يعني " المحتمل للضدين " (الكفوي ، ١٩٨٩ : ٨٣) ، ويقصد به أيضا في اصطلاح النحو " بيان أن رواية البيت أو القرءة القرآنية لها وجه في العربية ، وموافقة لضوابط النحو ، فيقولون ( مثلا ) : وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا ، وكذا " (عبادة،٢٠١١: ٢٩٥) ، فهو " أن يؤلف المتكلم مفردات بعض الكلام أو جملياته ، ويوجهها الى أسماء متلائمات صفاتها اصطلاحا من أسماء أعلام أو قواعد علوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيها متطابقا لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي " (الكفوي،١٩٨٩ : ٣٠١) ، ويدل أيضا " تردد الذهن بالحكم غير الجازم سواء كان مطابقا أو غير مطابق " (الجرجاني ،١٩٨٥ : ١٥) ، ويكون بذكر " الحالات ، والمواضع الاعرابية ، وبيان أوجه كل منها ، وما يؤثر فيها ، وما يلزم ذلك من تقرير ، وتفسير ، وتعليل ، أو استدلال ، أو احتجاج سواء أصيغ ذلك في قواعد تضبطه ، وتنظر له ، أم لم يُصغ " (الخولي،١٩٧٧ : ١٢ ( أطروحة دكتوراه ) ) .

**. مزاعم الشذوذ النحوي ( مفهومه )**مفهوم الشذوذ النحوي يُعَدُّ من القضايا التي شغلت النحاة قديمًا ، وحديثًا، لما يمثله من مفترق طرقا بين القاعدة النحوية المطردة ، وبين ما ورد نادرًا في كلام العرب ، وقد أثارت مزاعم الشذوذ النحوي كثيراً من النقاش ، والجدل ، إذ رأى بعض الدارسين أنّ هذه الظواهر خروج على القياس النحوي ، في حين نظر آخرون على أنّها شواهد على ثراء العربية ، وقدرتها على التنوع ، والتجدد ، والشذوذ النحوي من الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعاً بين النحاة ، والدارسين عبر العصور، إذ ارتبط هذا المصطلح بالأبنية اللغوية أو التراكيب التي خرجت في نظر بعض النحويين عن القواعد المقررة أو الاستعمال الشائع ، ومزاعم الشذوذ النحوي لا تعكس ضعفاً في النظام اللغوي بقدر ما تكشف عن مرونة العربية ، واتساعها لقبول أنماط تعبيرية متعددة، بعضها نادر ، وبعضها مخصوص بسياقات معينة ، ومن هنا كان من الضروري إعادة النظر في هذه المزاعم من منظور أوسع يتجاوز مجرد الحكم بالصحة أو الخطأ، ليكشف عن الخلفية النفسية ، والبيئية للمتكلم، ويدرس أسباب هذا الخروج الظاهري على شكل زوبعة نحوية ، وهل هو خروج حقيقي أم أنه جزء أصيل من نسيج اللغة العربية ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى دراسة هذه المزاعم دراسة متأنية تكشف أبعادها العلمية ، وتعيد النظر في أسباب الحكم بالشذوذ النحوي ، لتفرّيق بين ما هو انحراف حقيقي عن القاعدة ، وما هو استعمال فصيح ، وإن كان قليلاً أو مخصوصاً .

**. الشذوذ لغة** الشذوذ في اللغة مأخوذ من الفعل ( شَذَّ ) ، أي انفرد ، وخرج عن نظائره، ويُقال: شذّ الشيء إذا قلّ وجوده ، وندر، فكان مخالفاً للمألوف الشائع ، فهو شاذ ، وأشده غيره ، وفي دلالة لفظة الشذوذ يطلق لمعنى التفرق ، والتشتت ، (ينظر : ابن منظور ، ١٩٦٨ : مادة ( شذّ ) ) ، وإن " الشين والذال يدل على الانفراد والمفارقة ، شذّ الشيء شذوذا ، وشُذّاذ الناس : الذين يكونون في القوم ، وليسوا من قبائلهم ، ولا منازلهم ، وشُذان الحصى : المتفرق منه " (ابن فارس ، ( د.ت ) : ٣ / ١٨٠ ) .

**. الشذوذ اصطلاحا** هو كل تركيب نحوي أو صيغة لغوية عُدَّت مخالفة للقياس الشائع أو خارجة عن القاعدة المطردة عند جمهور النحاة، مع أنّها مسموعة في كلام العرب الموثوق به ، والشذوذ هنا لا يعني فساد الاستعمال، بل يدل غالباً على قلة الاستعمال أو خصوصيته أو ندرته ، أي " ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر الى قلة وجوده ، وكثرته " (الجرجاني، ١٩٨٥ : ١٢٩) ، ويسمى عند أهل النحو " ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك الى غيرة شاذا ، حملا لهذا الموضع على حكم غيره " (ابن منظور ،١٩٦٨ : مادة (شذّ )) ، وهو أيضا " الخروج عن القياس ، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد " (اللبدي،١٩٨٥ : ١١٣) ، وفي مصطلح الشذوذ النحوي هناك بعض المصطلحات المتداخلة أو المترابطة معه ؛ لأن الشذوذ النحوي يتعلق بخروج البنية النحوية عن القاعدة النحوية المعتادة في اللغة العربية، وهذا يلامس عدة مفاهيم أخرى في النحو ، والصرف ، والبلاغة ، والقراءات القرآنية ، بل هي مستمدة من ما ذكره علماء النحو ، والصرف ، والبلاغة ، والقراءات القرآنية عند دراسة الشذوذ النحوي ، ولتوضيح هذه **المصطلحات المتداخلة أو مرتبطة بالشذوذ النحوي :**

**. الاختلاف الإعرابي ( الشذوذ )** : يعنى به خروج الإعراب عن القاعدة المعتادة ، والاكثر استعمالا عند النحاة عند دراسة القرآن الكريم ، ومستعمل عند العلماء ، والنحاة امثال سيبويه (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ٢١٠) ، والزمخشري (ينظر : الزمخشري ، ١٩٩٣ : ١٠٧ ، ١٣٨)، وابن مالك (ينظر : ابن مالك ، ١٩٦٨ : ١ / ٣٧٥) ، للدلالة على خروج الإعراب .

**. الاستثناء النحوي** : يعنى به خروج البنية النحوية عن القاعدة المعتادة لسبب محدد غالبًا ما يستعمله النحاة عند حالات مثل : التقديم أو حذف الواو ، والخطأ المسموح به حالة شاذة لكنها مقبولة في القرآن الكريم لعدم تأثيرها على المعنى ، وبعض الفقهاء يستعملونه لوصف القراءات القرآنية التي تخالف القاعدة النحوية ، ولكنها صحيحة شرعيًا ، أمثال : الفراء (ينظر : الفراء ، ٢٠٠٢ : ١ / ٣ ، ٤ ، ٢ / ٢٣٣) ، وأبو حيان (ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٣ : ١ / ٢١٤) ، وابن الجزري (ينظر : ابن الجزري ، ٢٠٠٢ : ٢ / ٣٦٤)

**. الاستثناء القرآني** : هو ظاهرة فريدة في القرآن الكريم ، إذ تأتي قراءة أو إعراب غير متوقع لغويًا ، ويربطها العلماء بالبلاغة ، والمعنى القرآني ، ويستعمله بعض العلماء لفصل حالات الشذوذ التي تظهر فقط في القرآن الكريم ، والتي تخدم المعنى أو البلاغة ، أمثال : الزمخشري (ينظر : الزمخشري ، ١٩٩٣ : ١٣٨) ، وابن قتيبة (ينظر : ابن قتيبة ، ١٩٧٣ : ١٨ ، ٥٥ ) .

**. الشذوذ الصرفي** : هو تغييرات في البنية الصرفية مثل جمع أو فعل غير مطابق للقاعدة ، وهو مرتبط ببعض القراءات المختلفة في القرآن الكريم ، ويتعلق أيضا بصياغة الفعل أو الاسم المفرد أو الجمع بطريقة غير مألوفة في القاعدة الصرفية التقليدية، لكنها مقبولة في القرآن الكريم أو لدى بعض الأساليب البلاغية ، ومستعمل عند العلماء أمثال : سيبويه (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٤ / ٤٠ ) ، وابن مالك (ينظر : ابن مالك ،١٩٨٢ : ١ / ١٥٤ ، ٤٧٠) ، ومثال ذلك الخروج عن القاعدة الصرفية ، تحويل صيغ الفعل لتتناسب مع الوزن البلاغي في بعض القراءات القرآنية ، أي تغييرات في التصريف، مثل جمع أو فعل غير مطابق للقواعد الصرفية المعتادة.هذه المصطلحات مثل الشذوذ الإعرابي ، والشذوذ الصرفي ، والاستثناء النحوي ، والاستثناء القرآني هي مصطلحات علمية مستعملة عند النحاة ، والصرفيين ، والبلاغيين ، والفقهاء ، وتم جمعها من عدة مصادر متخصصة ، وكل هذه المصطلحات تشير إلى خروج البنية النحوية عن القاعدة المعتادة، لكن الهدف أو السياق قد يختلف أحيانًا للنحو، وأحيانًا للبلاغة ، وأحيانًا للقراءات القرآنية ، وبعض العلماء يفضلون مصطلح الشذوذ النحوي ؛ لأنه يشمل كل هذه الحالات تحت مظلة واحدة ، علما أن الخطأ المسموح به عند بعض الفقهاء ، والنحاة أشاروا إلى أنه شذوذ مقبول في القرآن الكريم لا يخل بالمعنى .

**. الزوبعة النحوية ( مفهومها )**أقترحتُ في هذه الدراسة استعمال مصطلح ( **الزوبعة النحوية** ) للتعبير عن شدّة الخلاف ، والجدل الذي يدور بين النحاة حول بعض المسائل النحوية ، والقرآنية ، والحاجة إلى مصطلحات معاصرة لتوصيف الخلافات النحوية ، وقد وجدتُ أن هذا المصطلح يعبّر بدقة عن حالة الاضطراب ، والاحتدام ، التي تميّز هذه المناقشات ، وهو يقابل بروح معاصرة ما عبّر عنه القدامى بمصطلحات مثل : الخلاف ، النزاع، الاضطراب ، والشذوذ ، ويُراد بـ **(الزوبعة النحوية)** : تلك الحالة من الجدال المحتدم الذي تتعدد فيه الأوجه الإعرابية ، والتوجيهات النحوية، بحيث تتقاطع الآراء، ويصعب على الباحث أن يرجّح إحداها دون الوقوف على خلفيات المذاهب النحوية ، واختلاف مناهجه ، وإنّ اختيار هذا المصطلح الجديد لا يعني رفض التراث أو تجاوز مصطلحاته ، بل هو محاولة لإضفاء مزيد من الوضوح على طبيعة هذه الخلافات ، من خلال تصويرها بصورة ( **الزوبعة** ) التي تلتف فيها الرياح ، وتتشابك المسارات ، تدلّ في أصلها العربي على الاضطراب الشديد ، والحركة الدوّامية، وهي مأخوذة من الريح العاصفة التي تدور في شكل حلزوني ، يُقال: زوبعت الريح زوبعةً إذا اشتدّت ، ودارت ، وأثارت الغبار (ينظر : ابن دريد ، ١٩٨٧ : ١ / ٣٣٣ و ابن سيدة ، ٢٠٠٠ : ١ / ٥٣٢) ، أما استعمالها المجازي فيدلّ على الجدل الشديد أو الخلاف الذي يثير ضجيجًا ، ولا ينتهي إلى نتيجة حاسمة ،مثل قولهم: ( زوبعة في فنجان ) (ينظر : ابراهيم وآخرون ، ١٩٧٢ : ١ / ٣٨٨)، ومن هنا يكون تركيب ( الزوبعة النحوية ) استعارة تصوّر الحراك النحوي ، فالمعنى الأصلي يوحي بـ ( الهيجان ، والدوَران ) ، وتداخل القوى في مجال واحد ، (ينظر : ابن منظور ، ١٩٦٨ : مادة : زبع) ، ، فيكون المشهد أكثر تعبيرًا عن حقيقة الخلاف ، وعليه فالزوبعة تصف حركة فكرية مضطربة تهدف إلى إعادة النظر في المسلّمات ، فإن (الزوبعة النحوية) مصطلح معاصر يُراد به : شدّة الجدل النحوي ، واضطرابه، حين تتقابل الآراء ، وتتعدد المذاهب في المسألة الواحدة ، ويمكن أيضا النظر إلى ( الزوبعة النحوية ) بوصفها حالة من الحراك العلمي داخل المنظومة النحوية، تنشأ حين تتصادم الآراء، وتُثار القضايا الجدلية بين نحويين قدامى أو معاصرين ، فهي تعبير عن لحظة نقدية يتزلزل فيها اليقين النحوي أمام طرح جديد أو اعتراض مخالف ، والبعد المعرفي في مفهوم ( الزوبعة ) هنا لا تُفهم كاضطراب سلبي، بل كحالة خصبة من الجدل المنتج الذي يعيد للنحو حيويته ، إذ تدفع الباحثين إلى مراجعة المفاهيم الموروثة ، وتحرير التوجيهات الإعرابية من الجمود ، ومقاومة فكرة ( الشذوذ النحوي ) حين يُستعمل ذريعة لإقصاء بعض القراءات أو الأساليب ؛ فهي زوبعة تصحيحية أكثر منها تخريبية ، والبعد الفلسفي في مفهوم ( الزوبعة ) ينظر من

زاوية فلسفة اللغة ، تعبّر الزوبعة النحوية عن صراع بين الثبات والتحوّل ، أي : الثبات : يمثله التقليد النحوي الموروث ، والتحوّل : تمثله الرغبة في إعادة النظر في معايير الصواب ، والخطأ ، وهذا الصراع هو ما يمنح النحو استمراريته التاريخية، إذ لا يمكن أن يتجدد إلا عبر الاهتزاز المؤقت الذي تُحدثه الزوبعة الفكرية ، والبعد الجمالي ، والدلالي في تعبير ( الزوبعة النحوية ) يجمع بين الصورة الحسية ، والحركة العقلية؛ فهو يُدخل ( علم النحو) ، وهو علم يميل إلى الجفاف المنطقي في فضاء الدراما الفكرية ، فالزوبعة ليست سكونًا ، ولا رتابة، بل صوت، وجدال، وإعادة تشكيل، مما يمنح المصطلح نغمة رمزية تشدّ المتلقي ، وتوحي بأن النحو حيّ ، ومتفاعل مع الفكر ، واللغة ، والقراءة (ينظر : عبد الفتاح ، ١٩٧٥ : ٥٩٦ و الصغير ، ١٩٩٠ : ١٠) ، أذن ( الزوبعة النحوية ) مجاز فكري يجسد الجدل ، والتجديد في الفكر النحوي، إنها عاصفة معرفية تهدف إلى إعادة ترتيب البنية النحوية على أسس أكثر مرونة، وتفكيك مفهوم الشذوذ النحوي بوصفه حكمًا جامدًا، وفتح أفق جديد لتأويل اللغة في ضوء القراءات القرآنية المتعددة ، والوعي السياقي ، فهي في جوهرها زوبعة إصلاحية تسعى إلى تحرير النحو من جمود التقليد، دون أن تهدم أصالته .

**. المقارنة بين مصطلح ( الزوبعة النحوية ) ، والمصطلحات التراثية** :يمكن عقد مقارنة بين مصطلح ( الزوبعة النحوية ) الذي اقترحناه ، وبين المصطلحات التراثية التي استعملها النحاة لتوصيف الخلافات؛ وذلك على النحو الآتي :

١ – **الخلاف** : يدل على وجود رأيين أو أكثر في المسألة الواحدة، وهو مصطلح شائع عند البصريين والكوفيين، غير أنّه لا يُظهر حدّة النقاش أو شدّته (ينظر : الجرجاني ، ١٩٨٥ : ١٠١) .

٢ – **النزاع** : يُشعر بوجود جدل أقوى من الخلاف ، ويستعمل للدلالة على المواجهة بين طرفين أو أكثر، لكنّه يبقى في حدود المناظرة العلمية (ينظر : عبد المجيد ، ١٩٩٩ : ٩ / ٢٣٧) .

٣ – **الاضطراب** : يدل على عدم الاستقرار في الرأي ، أو اختلاف النقل ، والرواية، وهو مصطلح وصفي أكثر منه جدلي (ينظر : التهانوي ، ١٩٩٦ : ١ / ٢١٨).

٤ –**الشذوذ** : يُطلق على الآراء أو التوجيهات الخارجة عن القياس أو عن المشهور من كلام العرب، وهو توصيف سلبي في الغالب (ينظر : التهانوي ، ١٩٩٦ : ١ / ٦٦٩) .

أما ( **الزوبعة النحوية** ) : فإنها تعبّر عن حالة أوسع ، وأشد ، إذ تجمع بين حدّة الخلاف (النزاع)، وتعدد الآراء (الخلاف)، وما ينشأ عنها من اضطراب، وقد تصل إلى درجة وصف بعض الآراء بالشذوذ ، فهي صورة جامعة معاصرة تعكس حقيقة الاحتدام النحوي بصورة مجازية واضحة

**. المطلب الثاني : نماذج تطبيقية قرآنية متفرقة عن الزوبعة النحوية ، والتوجيه الإعرابي ومزاعم الشذوذ النحوي عند النويري من كتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر :**

**. قال تعالى : (( وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ))** (سورة النساء : ١ )النويري عند وقوفه على هذه الآية لم يعدّها شذوذًا ، بل رأى أن القراءة بالنصب على العطف إمّا على لفظ الجلالة ( الله ) أو على محل الضمير المجرور ، والنويري لا يعدّ هذه الآية شذوذًا ؛ وهو يعرض الاحتمالات النحوية ، ويُعطي افضلية القراءة التي ترى ( الأرحام ) معطوفًا على ( الله ) ، وهو يرى أن كلا القراءتين جائزتان ، ويُستند في موقفه إلى أنه لا يجوز اعتبار النص القرآني شذوذًا إذا وردت له قراءات متواترة أو شواهد عربية تؤيده ، أي يَميل إلى أن اللغة هنا مرنة ، وأن القاعدة لا تلغي الشواهد (ينظر النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٢٦٠ – ٢٦٢) ، وتوجيهات النويري للنص القرآني كالآتي : العطف على ( الله ) : يرى أن ( الأرحام ) يمكن أن تكون معطوفة على لفظ الجلالة ، والتفسير يكون : اتقوا الله، واتقوا الأرحام ، أي صِلوا أرحامكم ، ولا تقطعوها (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٢٦٠)، وهنا اتسع معنى (التقوى ) ليشمل صلة الرحم ، العطف على محل الضمير: جعلها معطوفة على محل الضمير المجرور في ( به ) (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٢٦٠ – ٢٦١ ) ، أي أن العرب تجيز العطف على المحل ، وإن كان الضمير ضعيفًا ، وهذا ينسجم مع مذهب الكوفيين (ينظر : الأنباري ، ٢٠٠٧ : ٢ / ٦٥) ، وله شواهد من الشعر عند ذكره النص القرآني (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٢٦١) ، والزوبعة النحوية تدور حول وجود الضمير ( به ) داخل الصفة المرتبطة بـ ( الله )، ثم ظهور واو العطف زائد اسم ( الأرحام ) بعد ذلك بدون إعادة المجرور بالباء ، وهو الضمير ، وقاعدة عامة شائعة عند كثير من النحاة : إذا عُطف اسمٌ مضافٌ على ضميرٍ مجرورٍ، فلا تُعطَف عليه بغير إعادة الجار ، ومن هنا جاء اتهام ( عطف على الضمير ) أو ( خرق قاعدة إعادة الجار) في هذه الآية القرآنية ، والتساؤل هنا هل ( الأرحام ) معطوفة على ( الله ) أم على ( به) ؟ ، وإذا كانت معطوفة على ( به ) لكان ينبغي ( بِالأرحام ) معطوفة على الضمير في ( به ) أو إعادة حرف الباء قبل ( الأرحام ) ، النحاة ، والمفسرون ماذا فعلوا ؟ ، سيبويه يرى أن العطف على الضمير المجرور

بغير إعادة الجار ضعيف لكنه قد يأتي في كلام العرب (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ١٩١) ، وأن البصريين يرون أن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار غير جائز؛ وذلك لأن الضمير المجرور متصل بالجار ، ولا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار (ينظر : الأنباري ، ٢٠٠٧ : ٢ / ٦٥) ، وسيبويه يوضح أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار يعد شاذًا، ويستشهد بأمثلة من الشعر العربي لدعم هذا الرأي (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ١٩١ – ١٩٢) ، ومع ذلك يلاحظ أن سيبويه لم يرفض هذه الظاهرة بشكل قاطع ، بل أشار إلى أنها قليلة الاستعمال ، أما الكوفيون جوزوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، مستدلين بذلك على ورود ذلك في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، كقوله تعالى: (( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ )) (ينظر :المرادي،٢٠٠٧: ٣ / ٣٧٣ ، الازهري،٢٠٠٠ :٢ /١٨٣ ) ، أما الفراء قبح هذا الرأي بقوله : " وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض ، وقد كنى عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

**. نعلق في السوراي سُيوفنا وما بينها والكعبِ غوط نفانف (الدرامي ، ١٩٧٠ : ٥٣ )**

؛ وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه " (الفراء ، ٢٠٠٧ : ١ / ٢٥٢ – ٢٥٣) ، أي يكون في الضرورة الشعرية يجوز فقط ، والزمخشري يرى أن ( وَالْأَرْحَامَ ) معطوف على ( الله ) في معنى الأمر بالتقوى، أي: اتقوا الله ، أي يكون الإعراب ( والأرحام ) ، الواو : حرف عطف ، و ( الأرحامَ ) : مفعول به أول، منصوب ؛ لأنه معطوف على المفعول به السابق (الله) في ( اتقوا الله) ، والأمر يمتد إليه (ينظر : الزمخشري ، ١٩٨٧ : ١ / ٤٦٢)، أي المعنى عند الزمخشري لا يقتصر على تقوى الله فقط ، بل يشمل صلة الأرحام وصونها من القطيعة ، فجعل المفعول به الأرحام بعد الله للتأكيد على أهمية الاحترام ، والوصية العملية بها ، والنويري تعامل مع الآية من زاوية قرآنية أكد أن القراءة متواترة ، فلا مجال لردها أو وصفها بالشذوذ ، وتبنّى رأيًا وسطًا أجاز التوجيهين معًا العطف على ( الله ) أو على محل الضمير ، ورفض أن تُحاكم القراءة إلى القاعدة النحوية ، بل العكس القاعدة تُبنى على ما ورد في القرآن الكريم ، والجديد عنده أنه أبطل صفة الشذوذ عن الآية القرآنية ، وأكد أن القراءات القرآنية حُجّة على القاعدة لا العكس ؛ بهذا يختلف عن سيبويه (الذي ضعّف)، وعن الزمخشري (الذي شدّد على الوجه الأول) ، وهنا يبرز استقلال النويري ، إذ جعل النص القرآني أصلًا يُحتكم إليه ، بينما كثير من النحاة كانوا يبرّرون بالقياس ؛ وبهذا يكون التحرير النحوي أنه لا يوجد شذوذ في ( الأرحام) ؛ لأنها إمّا معطوفة على لفظ منصوب ظاهر ( الله ) ، أو معطوفة على محل الضمير المجرور ( به ) ، وهذا مذهب معتبر عند الكوفيين ، وقاعدة البصريين ليست قاعدة مطلقة؛ لأن النصوص العربية الفصيحة ( القرآن الكريم ، الشعر العربي) أثبتت وقوع الظاهرة ، والتحرير الدلالي هو ( التقوى ) في القرآن الكريم ليست قاصرة على معنى الخوف ، بل تشمل البر ، والصلة ؛ لذلك جاء الأمر بتقوى ( الأرحام ) بمعنى صلتها ، وعدم قطعها ، وهذا توجيه معنوي يُثبت قوة الوجه الأول العطف على لفظ الجلالة ( الله ) ، والتحرير القرآني يكون في القراءات القرآنية لا توصف بالشذوذ مطلقًا ؛ لأنها متواترة ، وأيّ قاعدة تخالفها ينبغي مراجعتها ، وهذا ما أكده النويري بوضوح ، والمزعم بالشذوذ في هذه الآية ساقط ؛ لأن التوجيهات النحوية الصحيحة متوفرة ، والمعنى سليم ، والقراءة متواترة ، وبالتالي لا شذوذ في الآية القرآنية ، بل اتساع نحوي معتبر.

**. قال تعالى : (( وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ))** (سورة المسد : ٤)تُعدّ هذه الآية ( وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ) من سورة المسد من المواضع التي أثارت جدلًا نحويًا ، ودلاليًا واسعًا، لما تحمله من تراكيب متعدّدة الأوجه ، وما ارتبط بها من توجيهات تفسيرية ، وبلاغية ، والنويري عرض جميع القراءات مع تحليل نحوي ، وبلاغي لكل وجه لغوي دون تفضيل مطلق ، ويبين وظيفة النصب ، والرفع، مع التركيز على قراءة عاصم بالنصب على الذمّ، ويعدّ باقي القراءات معتبرة ، مبرزًا الأسلوب التحليلي الشامل لكل قراءة من منظور نحوي ، وبلاغي ، أي ذكر وظيفتها النحوية ، والبلاغية مع اعتبار جميعها معتبرة شرعيًا ، وبلاغيًا (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٢٢٦)، والزوبعة النحوية ، ومزاعم الشذوذ النحوي تدور حول هذه الآية ، ويبرز مواضع الخلاف النحوي في هذه الآية التي تدور حول إعراب ( امرأته ) ، وما يتبعها من (حمالة الحطب) ، فقد تباينت آراء البصريين (ينظر : المبرد ، ١٩٦٣ : ٢ / ١٣٣) ، والكوفيين في تحديد موقعها الإعرابي (ينظر : العكبري ، ( د.ت ) : ٢ / ٢٩٦)، مما جعلها من أمثلة التحرير النحوي ، وبعض النحاة رأوا نصب ( حمّالة ) غريبًا ؛ لأنه يخرج عن الخبرية ، والعطف على الضمير المستتر بدون تأكيد يُعد شاذًا عند بعض البصريين (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ٢١٠) ، وعند إعرابها ( وامرأته ) تكون معطوفة على الضمير المستتر في (سيصلى) ، أي : سيصلى نارًا ذات لهب ، وامرأته كذلك ، في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف تقديره : (وامرأته كذلك تصلى) ، في محل نصب بفعل محذوف، أي: (وأعني امرأته) ، وهذا هو التوجيه الثاني ، أما التوجيهات الدلالية في النص القرآني يكون كالآتي : المعنى الحرفي أي أنها كانت تحمل الحطب ، وتلقيه في طريق النبي ﷺ للإيذاء ، و المعنى المجازي أي أنها كانت تحمل الوزر ، والإثم بالنميمة ، والغيبة ، والجمع بين المعنيين يعني هي تحمل الحطب فعلًا ، والإثم مجازًا (ينظر : الأصبهاني ، ٢٠٠٦ : ٥٥١) ، والتحرير النحوي للآية تمثل انموذجًا بلاغيًا ، ونحويًا غنيًا، إذ جمعت بين التصوير الحسي (حمل الحطب)، والتصوير المعنوي (حمل الوزر بالنميمة) ، مما جعلها مجالًا خصبًا للتحليل

البلاغي ، والدلالي ، والإعجاز البلاغي هنا يكون الأسلوب في النصب على الذم ، إذ يُبرز التوبيخ ، أما الرفع فيوصف الحال الذي يختصر الفكرة (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ٣٢ / ١٥٨) ؛ وبهذا تكون الوظيفة القرآنية للنص القرآن التوبيخ ، والذم ، والتركيب اللغوي يُبرز شدة العقوبة ، والتنوع القرائي يكون بتعدد القراءات يسمح بتوصيل معاني مختلفة دون شذوذ ؛ وبهذا التحرير النحوي يكون لكل وجه له أساس في قواعد العربية ، والتحرير الدلالي لكل وجه يعطي بعدًا مختلفًا ، والتحرير القرآني يكون بالقراءات المختلفة تعكس الإعجاز البلاغي ، والآية تمثل انموذجًا بلاغيًا ، ونحويًا غنيًا، إذ جمعت بين التصوير الحسي (حمل الحطب) ، والتصوير المعنوي (حمل الوزر بالنميمة) ، مما جعلها مجالًا خصبًا للتحليل البلاغي ، والدلالي ، واختلاف القراءات لا يُعد شذوذًا حقيقيًا ، بل تنوع لغوي وبلاغي مشروع ، والنويري ركّز على تحليل كل وجه لغوي ، ووظيفته ، مما يمثل إسهامًا جديدًا .

. **قال تعالى : (( قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ))** (سورة طه : ٦٣) :تُعد هذه الآية (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) من سورة طه من أشهر المواضع التي أثارت جدلًا نحويًا ، ودلاليًا، إذ خالفت القاعدة المشهورة في عمل (إنّ) بنصب اسمها، فجاءت برفع (هذان) ، وقد جعلها العلماء مثالًا للتحرير النحوي ، والدلالي ، والقرآني ، والبلاغي ، والنويري في شرح طيبة النشر أشار إلى هذه الآية بوصفها من أمثلة الشذوذ النحوي في القرآن الكريم ، ورجّح أن التوجيه الصحيح حملها على لغة قبيلة عربية صحيحة ، وهي لغة بلحارث بن كعب هو الأصح ، ويربطها بواقع لغوي موجود في لسان العرب ، معتبرًا أن هذا يرفع الإشكال ، فلا يُعَدّ خللًا بل هو تنوع لغوي قرآني ، وأكد أن القرآن الكريم لا يمكن أن يأتي بما يخالف فصيح كلام العرب ؛ وإنما يأتي على وجوه من لغاتهم ، وهو بهذا عدّ النص القرآني مثالًا على التنوع اللغوي لا على الخلل ، ورأى أن التوجيه اللغوي كافٍ لرفع الإشكال (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٤٥٠) ، ، أي أوردها ضمن الشذوذ الظاهري في كتابه شرح طيبة النشر، ورجّح حملها على لغة العرب (التثنية بالألف)، والقراءة المتواترة : ( إن هذان لساحران ) بتخفيف نون ( إن ) بوصفها باطلة عن العمل ، ورفع ( هذان ) ، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف ، وموافقة للإعراب ؛ لأن ( إن ) هنا بمعنى ( ما ) ، و( اللام ) في ( لساحران ) بمعنى ( إلا ) ، وهي اللام الفارقة بين اللفظ، والنافية ، فيكون معنى الآية : ( ما هذان إلا ساحران) (ابن خالويه ، ١٩٩٢ : ٢ / ٣٦ – ٤٠) ، والقراءة الشاذة : ( إن هذان لساحران ) بتشديد ( إن ) ، ورفع ( هذان ) ، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف مخالفة للظاهر المشهور من الإعراب ، ومع هذا ، فهي عند العلماء قراءة صحيحة ؛ لأنها موافقة لرسم المصحف ، ومتواترة عن أئمة القراء المعتبرين ، وهم المدنيون ، والكوفيون ( نافع، عاصم، حمزة، الكسائى، أبو جعفر ) (ابن خالويه ، ١٩٩٢ : ٢ / ٣٦ – ٤٠ ) ، والزوبعة النحوية لهذه الآية صارت مثالًا رئيساً عند النحاة لما يسمى بـ ( التحرير النحوي ) ، أي البحث في الأوجه المختلفة لتفسير ظاهرة مخالفة للقياس ؛ اتهم بعض الخصوم (مثل بعض النصارى القدامى) القرآن الكريم بالخطأ النحوي بسبب هذه الآية ، فجاء العلماء ليدافعوا عنها ، ويبيّنوا وجوهها ؛ لذلك يُقال إنها من المواضع التي أُثيرت حولها شبهات نحوية ثم جرى تفنيدها بالتحرير ، وموضع الإشكال النحوي في الأصل في عمل ( إنّ ) أن تنصب اسمها ، وترفع خبرها: ( إنَّ هذين ساحران ) ، ولكن في الآية جاء: ( إنْ هذان لساحران ) بالرفع ، وهذا خالف القياس المشهور، فعدّه بعض النحويين من مواضع الشذوذ النحوي في القرآن الكريم ، وهنا بدأ التحرير : هل هذا خطأ ( مثلما زعمت بعض الطعون) ، أم أنه وجه لغوي صحيح ؟ ، والتوجيهات النحوية كالآتي : سيبويه حمل الآية على لغة بلحارث بن كعب ؛ أي رفع المثنى بالألف في جميع حالاته ، رفعًا ، ونصبًا ، وجَرًّا ، وعلى هذه اللغة: ( إن هذان ) صحيح ؛ لأن المثنى لا يتغير عن الألف (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ٢١٠ – ٢١١ )، والمبرد تابع سيبويه في اعتبار رفع (هذان) على لغة العرب معتبرة (ينظر : المبرد ، ١٩٦٣ : ٢ / ١٣٣) ، والزجاج أكد صحة القراءة، واعتبرها دليلًا على تنوع لغات العرب (ينظر : الزجاج ، ١٩٨٨ : ٥ / ٣٤٤) ، والفراء ذهب إلى أن ( إنْ ) مخففة من الثقيلة، و( هذان ) مبتدأ مرفوع ، و( لساحران ) خبره (ينظر : الفراء ، ٢٠٠٢ : ٣ / ١٨٣ – ١٨٥) ، وابن هشام في مغني اللبيب فصّل عرض الأوجه المختلفة ، وأكد أن القراءات ترفع الإشكال (ينظر : ابن هشام ، ١٩٧٨ : ٢ / ٦٨٠) ، وابن مالك ذكر الأوجه كلها ، ورجح ، وأيد التوجيه اللغوي ( لغة بلحارث ) لكنه ذكر أن البدل أو التخفيف من الوجوه الأخرى ، واعتبارها أيضا باقية على أصلها مع قلب في الإعراب ، وأشار إلى احتمال أن يكون هنا إعمال غير مألوف ، و ( إن ) نصبت محلًا ، ورفعت لفظًا ، أو وقع إبدال بين علامات التثنية (ينظر : ابن مالك ، ١٩٦٦ : ٢ / ٤١٢ – ٤١٣) ، وهذا رأي نادر لكنه ذُكر لتبرير الظاهرة ، والتحرير النحوي في الموضع النحوي هو رفع اسم إنّ (هذان) مع أن القاعدة نصب ، التحرير يكون : على لغة بلحارث بن كعب: التثنية تلزم الألف رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، وعلى التخفيف : ( إنْ ) مخففة من الثقيلة ، و( هذان ) مبتدأ مرفوع ، و( لساحران ) خبره ، وعلى معنى ( نعم ) : ( إن ) هنا ليست ناصبة بل أداة جواب ( نعم ) (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ٢٢ / ٦٥ – ٧٠) ، وعلى الشذوذ اللفظي : أنه ورد على غير قياس لكنه موافق لوجه من وجوه العرب ، أي التحرير النحوي أن الآية ليست خطأ ، وإنما على لغة معتبرة أو وجوه تخفيف صحيحة مقبولة عند العرب ، والتحرير الدلالي هنا المقصود ليس الجانب الإعرابي

، بل إيصال المعنى ، أي السحرة يقررون أن موسى وهارون ساحران ، و( إن ) ، واللام في ( لساحران ) أداة توكيد قوية ، والدلالة مستقيمة تمامًا، والاختلاف النحوي لم يمس المعنى (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ٢٢ / ٦٥ – ٧٠)؛ وبهذا يكون التحرير الدلالي في المعنى ثابت لا اضطراب فيه ، وهو التشنيع ، والاتهام المؤكد بالسحر ؛ وبذلك فإن الاختلاف النحوي لم يمس الدلالة ، والمعنى قائم على التشنيع المؤكد لا غير ، والتحرير القرآني هو القرآن الكريم جمع لغات العرب ، فوردت هذه الآية على لغة قبيلة فصيحة ، والمفسرون ، والقراء أكدوا أن القراءة متواترة صحيحة، وبالتالي فوجودها شاهد على تنوع لغوي قرآني ، التحرير القرآني يعني هنا : ما يظهر شذوذًا في الصناعة النحوية هو في الحقيقة إعجاز في جمع الألسن، واللغات ؛ وبذلك يُعد ما يظهر شذوذًا صناعيًا في النحو دليلًا على اتساع العربية ، وغنى القرآن الكريم بالوجوه اللغوية (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ٢٢ / ٦٥ – ٧٠) ، والتحرير القرآني أنه لا خلل، بل ثراء لغوي مقصود، يؤكد أن القرآن الكريم نزل بألسنة العرب جميعًا ، والتحرير البلاغي هنا يكون في التركيب جاء في مقام الاتهام ، والتشويه لموسى وهارون ، و بلاغيًا هو اجتماع ( إن ) مع ( اللام المزحلقة ) في ( لساحران ) يعطي مبالغة في التوكيد ، والشذوذ الظاهري في الإعراب لا يُضعف الأثر البلاغي ، بل يزيد في إثارة الانتباه ، وإبراز التحدي ، والآية تعطي صورة بلاغية منسجمة مع السياق: فرعون وجماعته يتشبثون بتهمة السحر لتضليل الناس ؛ وبلاغيًا جاءت الجملة في سياق الحجاج ، والاتهام السحرة مع فرعون يصفون موسى وهارون بالسحر، واستعمال ( إن ) ، واللام المزحلقة في الخبر أعطى توكيدًا ، ومبالغة في التقرير ، حتى مع الاختلاف النحوي (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ٢٢ / ٦٥ – ٧٠) ، فإن البلاغة ظلت في أوجها ، بل إن التركيب لفت الأنظار ، وزاد من قوة المعنى ، والتحرير البلاغي أن النص في غاية القوة الإقناعية ، والتوكيدية، والبلاغة لم تتأثر بالنقاش النحوي ؛ والنتيجة الجامعة هي :

- التحرير النحوي : إعراب مختلف ، لكنه وجوه لغوية فصيحة .
- التحرير الدلالي : المعنى واضح، لا اضطراب فيه .
- التحرير القرآني : تنوع لغوي مشروع يرفع الشبهة .
- التحرير البلاغي : توكيد ، وبلاغة قوية في مقام الحجاج .

وآية ( إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ) مثال بارز للتحرير النحوي ، والبلاغي في القرآن الكريم، فمن الناحية النحوية حملت على وجوه لغوية معتبرة ، ومن الناحية الدلالية استقام معناها دون خلل ، ومن الناحية القرآنية مثلت تنوع الألسنة العربية ، ومن الناحية البلاغية جاءت في غاية القوة ، والتوكيد ؛ وبذلك فالآية شاهدة على إعجاز القرآن الكريم لا على شذوذه ، والنويري تبنى التوجيه اللغوي باعتباره أرسخ ، وأبعد عن التكلف ، والبلاغة القرآنية هنا في أوج قوتها ، لا يعتريها ضعف ، والاختلاف منح النحاة مجالًا للجدل ، والتحرير .

**. لفظة الجلالة ( الله ) عند النويري** ذكر النويري في شرح طيبة النشر أن لفظ الجلالة ( الله ) يُفخَّم إذا سبقه فتح أو ضم (مثل : قالَ الله ، ورسولُ الله) ، ويُرقَّق إذا سبقه كسر (مثل: بسمِ الله ) ، وأشار إلى أن بعض القراءات الشاذة ذكرت وجوهًا أخرى كتفخيم مطلق أو ترقيق مطلق، لكنه عدّها شاذة لا يُقرأ بها ، ويُذكر أن لفظ الجلالة ( الله ) يُفخّم أو يُرقّق في قراءات ، ونُظم مختلفة بحسب الموقف من الحركات ، وبعض أوجه التّفخيم أو الترقيق التي أوردِها الناظمون / القراء وُصِفت بِـ ( شاذّة ) أو لا يُتّخذ بها تلاوةً متواترة ، والنويري في شرح طيبة النشر يذكر مسألة تفخيم لفظ الجلالة ، وترقيقه بحسب حركة ما قبله ، أي : إذا سبق لفظ الجلالة فتحة أو ضمة (مثل: قال الله، ورسولُ الله) ، فيُفخَّم ، وإذا سبقه كسرة (مثل: بسمِ الله) ، فيُرقَّق ، وثم يذكر أن بعض القراءات نقلت وجوهًا أخرى خارجة عن العشر ( مثال: تفخيم دائمًا أو ترقيق دائمًا )، ويصفها بـ القراءات الشاذة، ويؤكد أنها لا تُقرأ بها ، والنويري يحرر ذلك في إطار الأداء الصوتي ، لكنّه يشير ضمنًا إلى أن هذا مرتبط بالجانب النحوي، والإعرابي ؛ لأن حركة ما قبل الاسم هي التي تحدد التفخيم أو الترقيق (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ١٠ – ١٢) ، وقاعدة النحاة في لفظ الجلالة ( الله ) اسم معرفة مفرد ، ويُعامل معاملة الأسماء في الإعراب ، والحركة الإعرابية السابقة تحدد توافق التفخيم أو الترقيق : ( الضمة أو الفتحة ← تفخيم اللام ) ،و ( الكسرة ← ترقيق اللام ) (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ١٦٠ ) ، وهذا الرأي متوافق مع ما ذكره النويري في شرح طيبة النشر (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ١٠ – ١٢ ) ، والزوبعة النحوية هنا أن النحويين اختلفوا في أصل الحكم ، فالبصريون علّقوه على الحركات الإعرابية (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ٢٦٤، ، ٤ / ١٢٨ ، ٤٣٢ – ٤٣٦، و المبرد ، ١٩٦٣ : ٣ / ٤٦ ) ، والكوفيون عدّوه مسألة سمعية أدائية ، أي هل الترقيق ، والتفخيم مسألة نحوية أم أدائية ؟ ، والجواب أنّها مزيج ، لكنها في النهاية قراءة قرآنية سماعية تضبطها الرواية (ينظر : ابن جني ، ١٩٨٥ : ١ / ٥١ ، ٦١ ، ٧١ و ابن فارس ، ١٩٦٤ : ٤٩) ، والنويري جمع بين الرأيين ، فأصّل الحكم بالسماع المتواتر، وأيده بعلل النحوية ، والصوتية (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ١٠ – ١٢) ، وهكذا ظهرت زوبعة بين النحاة ، والقراء،

حُسمت في النهاية لصالح الرواية القرآنية المتواترة ، والتحرير النحوي من جهة النحو ، لفظ الجلالة ( الله ) يُعامل معاملة الأسماء المعرفة ، غير أن النحويين علّلوا حكم التفخيم ، والترقيق بحركة ما قبل اللام ، أي : الضمة ، والفتحة أصوات مفخمة ، فتناسب تفخيم اللام ، و الكسرة صوت مرقق ، فتناسب ترقيق اللام (ينظر : ابن الجزري ، ٢٠٠٢ : ١ / ٢١٨ ، ٢ / ٩٠، و ابن غلبون ، ٢٠٠١ : ١ / ٢٣٠ – ٢٣٥) ، وهنا برز الخلاف : هل هو حكم نحوي مرتبط بالحركة ، أم صوتي محض ؟ ، والتحرير القرآني ورد لفظ الجلالة ( الله ) في القرآن الكريم نحو ٢٧٠٠ مرة ، وقد أجمع القراء المتواترون على قاعدة التفخيم بعد الفتح والضم ، والترقيق بعد الكسر، أما القراءات الشاذة المخالفة لذلك ، فرفضها العلماء (ينظر : ابن غلبون ، ٢٠٠١ : ١ / ٢٣٠ – ٢٣٥) ، ومنهم النويري (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ١٠ – ١٢ ) ، والتحرير الدلالي لا يغيّر التفخيم ، والترقيق المعنى المعجمي للاسم، ولكنهما يضيفان دلالة شعورية : التفخيم يوحي بالرهبة ، والجلال، والترقيق يوحي بالرحمة ، واللطف ؛ وبذلك يغدو الأداء الصوتي جزءاً من الدلالة القرآنية لاسم ( الله ) (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ١ / ١٤٣) ، والتحرير البلاغي يكون في التفخيم بعد الفتح ، والضم يضفي قوة وهيبة مناسبة لمعنى الجلال ، والعظمة ، أما الترقيق بعد الكسر ، فيُحدث لينًا ، وانسجامًا صوتيًا مع السياق، ويبرز الرحمة ، واللطف في مواطن مثل (بسم الله الرحمن الرحيم) (ينظر : الزمخشري ، ٢٠٠٧ : ٣٣٦ ، ٦٨٩) ، وخلص النويري إلى أن القاعدة المعتمدة : التفخيم بعد الفتح والضم ، والترقيق بعد الكسر، وما عدا ذلك شاذ لا يُقرأ به ، وهذا الموقف يجمع بين الدقة النحوية، والتوثيق القرآني، والإيحاء البلاغي، والدلالة الشعورية ، مما يجعل لفظ الجلالة مثالًا بارزًا لتكامل النحو ، والقرآن ، والبلاغة في خدمة المعنى ، والنويري مال إلى الجمع بين الإعراب (الحركة) ، والصوت (الجرس) هما الأساسة ، وتكون النتيجة هي أن النويري : التفخيم بعد الفتح والضم، الترقيق بعد الكسر، وما عدا ذلك شاذ ، والنحو: الحكم معلَّل بحركات الإعراب ، والقرآن الكريم : الأداء المتواتر يؤكّد القاعدة ، والبلاغة التفخيم للرهبة ، الترقيق للرحمة ، والدلالة الصوت يؤدي معنى إضافي ( التعظيم ، اللطف ) ، وهكذا صار الأداء جزءاً من الدلالة الصوتية للفظ الجلالة ، مما يجعل الكلمة القرآنية حيّة في السمع ، والوجدان ، والزوبعة النحوية صراع بين النحو ، والصوت، حُسم بالاعتماد على السماع القرآني .. **قال تعالى : (( وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ))** (سورة الأبياء : ٤٧)النويري عند شرحه يميل لهذا النص إلى توجيه القراءات ، والنصوص القرآنية نحو الوجوه النحوية ، ويذكر الخلاف بين البصريين ، والكوفيين ، وفي هذه الآية أشار إلى الخلاف في ( كان مثقال ) ، وبيّن أن الوجهين سائغان ، إلا أن الوجه البصري أرجح ؛ لأنه أوفق بالسياق ، ويُستعمل في القرآن الكريم كثيرًا مثلما جاء في قوله تعالى : (( وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ )) (سورة البقرة : ٢٨٠ ) ، ويميل النويري أيضا إلى التوفيق بأن كلا الوجهين صحيح ، ولكن البلاغة ، والسياق القرآني يعضدان الرأي البصري ، والنويري في شرح طيبة النشر يذهب إلى أن الخلاف حول ( كان ) ليس من باب الشذوذ ؛ وإنما من باب سعة العربية ، ويؤكد أن حمل النص على أحد الأوجه المعتبرة كافٍ في رد دعوى الشذوذ ، ويوضح أن القراءة القرآنية المتواترة بذاتها برهان فصيح ، والقرآن الكريم لا يحتمل وصمة الشذوذ (ينظر : النويري ، ٢٠٠٣ : ٢ / ٤٥٨)، والزوبعة النحوية هنا في : (وإن كان مثقالَ حبّةٍ) ، هل ( كان ) تامة أم ناقصة ؟ ، وما موقع ( مثقالَ حبّةٍ ) ؟ ، وهل هو اسم كان ، أم مفعول به ، أم منصوب بفعل محذوف ؟ ، واختلف النحاة : البصريون ، وعلى رأسهم سيبويه : ( كان ) ناقصة ، و( مثقالَ ) اسمها ، وخبرها محذوف تقديره : ( موجودًا ) (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ٤٨ ، ٥٢) ، والكوفيون ، وعلى رأسهم الفراء : ( كان ) تامة ، و( مثقالَ ) مفعول به لفعل مقدّر ( أي: وإن وجدنا أو حضر مثقالُ حبّة ) (ينظر : الفراء ، ٢٠٠٢ : ٢ / ٢٣١) ، والزجاج اختار أن ( مثقال ) اسم كان ، وخبرها ( من خردل ) (ينظر : الزجاج ، ١٩٨٨ : ٣ / ٢٥٧) ، والزمخشري ركّز على البعد البلاغي ، وأن التعبير يراد به المبالغة في دقة الحساب (ينظر : الزمخشري ، ١٩٩٣ : ٣ / ١٤٤) ، والرازي في التفسير الكبير بيّن أن التعبير تصوير دقيق لعلم الله المطلق (ينظر : الرازي ، ٢٠٠٤ : ٢٢ / ٥٧) ، وهذه الزوبعة ولّدت خلافًا في باب الأفعال الناقصة ، وموقع الاسم بعدها ، والتحرير النحوي يكون في : الوجه الأول (البصريون) : ( كان ) ناقصة ، ( مثقالَ ) اسمها منصوب ، و( حبّةٍ ) مضاف إليه ، وخبرها محذوف تقديره : ( موجودًا ) ، والوجه الثاني (الكوفيون) : ( كان ) تامة ، بمعنى ( وجد ) ، فـ ( مثقالَ ) مفعول به منصوب ، والجملة الشرطية جوابها : ( أتينا بها ) ، والوجه الثالث ( الزجاج ) : أجاز أن تكون ( كان ) ناقصة، و( مثقال ) اسمها ، وخبرها ( من خردل ) (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ١١٩)، والتحرير يكون في ( كان ) يُستعمل ناقصة في الغالب مع خبر الظاهر، وهنا خبرها محذوف ؛ أو لأنها استُعملت تامة ، وهو خروج عن المألوف عند كثير من البصريين ، والتحرير القرآني يكون في السياق في سورة الأنبياء: يتحدث عن نصب الميزان القسط يوم القيامة ، وأنه لا يضيع مثقال ذرة من الأعمال ، ( وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها ) : أي مهما صغر العمل، فإن الله يحضره ، ويحاسب عليه ، والقرآنيون ركزوا على الدلالة العقدية : شمول الحساب ، ودقته (ينظر : ابن عاشور ، ١٩٧٤ : ١٧ / ٨٦)، والتحرير يكون في الاستشهاد بالسياق القرآني أي أن القرآن الكريم جاء على أساليب العرب ، وورود ( كان ) التامة أو الناقصة مع الحذف ليس شاذًا بل

أسلوب فصيح متكرر مثل : (( وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ )) (سورة البقرة : ٢٨٠ )، (( إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً )) (سورة يس : ٢٩ ) ، وإظهار تعدد الأوجه النحوية : البصريون جعلوا ( كان ) ناقصة ، وخبرها محذوف ، والكوفيون جعلوها تامة ، وكلا التوجيهين صحيح، والخلاف سعة لا شذوذ ، والتحرير الدلالي يكون في : ( مثقال ) يساوي وزن ، و ( حبّة من خردل ) تساوي أصغر ما يُتصوّر من الأجسام عند العرب ، رمز للمبالغة في الصغر ، و( أتينا بها ) تساوي جلبناها ، وأحضرناها ، للدلالة على الإحاطة الإلهية ، ( كفى بنا حاسبين ) يساوي الله وحده كافٍ في المحاسبة دون حاجة إلى شاهد أو وسيط (ينظر : ابن الخطيب ، ١٩٦٤ : ١ / ٣٩٣) ، والدلالة الكلية تكون الإحاطة الإلهية المطلقة بالجزئيات مهما صغرت ، والتحرير يكون في أن العرب تحذف الخبر كثيرًا إذا دلّ عليه المقام ، والعرب تستعمل ( كان) تامة بمعنى ( حدث ، وجد ) في مواضع متعددة ، والتحرير البلاغي يكون في التشبيه التمثيلي : تشبيه صغر الأعمال بحبة خردل ، كناية عن أدقّ ما يُتصوّر ، والإيجاز بالحذف : حذف خبر ( كان ) أو الفعل المقدر بعد التمام ، مما يفتح بابًا للتأمل ، والتقديم ، والتأخير : تقديم ( بنا) على ( حاسبين ) لإفادة الحصر ( نحن وحدنا نحاسب ) ، والمقابلة : بين ( مثقال حبة ) الدقيق ، و ( حاسبين ) العظمة ، لتجسيد الجمع بين الدقة ، والقدرة (ينظر : الزمخشري ، ١٩٩٣ : ٣ / ١٤٤ – ١٤٥)، والتحرير يكون في الحذف هنا مقصود بلاغيًا ليترك للسامع مجالًا للتأمل في عظمة المشهد ؛ فهذا ليس ضعفًا ، ولا شذوذًا، بل قوة تصويرية ، والآية جمعت بين الزوبعة النحوية خلاف في عمل ( كان ) ، والتحرير النحوي ( تفصيل الأوجه ) ، والتحرير القرآني (مغزى السياق في سورة الأنبياء) ، والتحرير الدلالي ( الدقة ، والشمول )، والتحرير البلاغي (قوة الصورة البيانية) ، وكلها تدل على إحاطة الله تعالى الدقيقة بأعمال العباد مهما صغرت ، والنص القرآني في قوله تعالى : (( وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ)) (سورة الانبياء : ٤٧ ) لا يحمل شبهة شذوذ نحوي ، إذ إن ( كان ) وردت على وجهين معتبرين في العربية : الناقصة مع حذف الخبر، والتامة بمعنى ( وُجد ) ، والقرآن الكريم جاء على سنن العرب في حذف الخبر ، وإعمال ( كان ) على الوجهين ، وما يُدّعي بأن الشذوذ مردود ، إذ إن التوجيهات النحوية المستقيمة ، والقرائن السياقية ، والبلاغية تغني عن أي زعم بالاضطراب ، فالآية الكريمة مثال على الإعجاز البياني لا على خروج عن القاعدة .

## . الخاتمة :

ضرورة إعادة النظر في مفهوم الشذوذ عند قراءة التراث النحوي ، وإبراز مرونة النظام النحوي في استيعاب هذه القراءات القرآنية ، واقترح تصنيف جديد للقواعد على أساس المبادئ العليا ؛ وذلك لأن النحو ليس مجرد قواعد منفصلة ، بل نظام متكامل يحكمه فلسفة لغوية عامة ، والحاجة إلى مصطلحات معاصرة لتوصيف الخلافات النحوية كمصطلح ( الزوبعة النحوية )، ويظهرأثر هذا التحرير على دراسة النحو ، والقراءات القرآنية ، إذ يتم فهم التوجيهات الإعرابية بدقة ، وعرضها بصورة علمية ، وموثقة ، ويمكن إعادة تصنيف هذه التوجيهات الإعرابية إلى ثلاث فئات : شاذة فعليًا ، نادرة لكنها مقبولة ، وصحيحة تمامًا ، وفكثرة احتجاجات العلماء ، وعتزازهم بآرائهم النحوية ؛ إنما هو سبيل أو طريق لفهم ، وفك الاعجاز القرآني الذي جاء به الله تعالى في كتابه العزيز .

## . المصادر والمراجع :

## . القرآن الكريم .


. إبراهيم مصطفى ، احمد حسن الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد علي النجار ، ١٩٧٢ ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ٢

. الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، أبو منصور بن محمد بن أحمد ، ٢٠٠٠ ، معاني القراءات ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود .

. ابن الجزري ( ت ٨٣٣ هـ ) ، شمس الدين أبو الخير ، ٢٠٠٢ ،النشر في القراءات العشر ، علق عليه الشيخ أنس مهرة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ط ٢ .

. ابن الخطيب (ت ١٤٠٢هـ) ، محمد محمد عبد اللطيف ، ١٩٦٤ ، أوضح التفاسير ، المطبعة المصرية ومكتبتها ، ط ٦ .

. ابن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) ، أبو الفتح عثمان ، ١٩٥٥، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ط ٢ .

. ابن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) ، أبو الفتح عثمان ، ١٩٨٥ ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر .

. ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، ١٩٩٢ ، إعراب القراءات السبع وعللها ، حققه وقدم له عبد الرحمن العثيمين ، كتبة الخانجي – القاهرة ، ط ١ .

. ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ١٩٨٧ ، جمهرة اللغة ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط ١ .

. ابن سيده ( ت ٤٥٨هـ ) ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ٢٠٠٠ ، المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ .

. ابن عاشور ( ت ١٣٩٣ هـ ) ، محمد الطاهر ابن عاشور ، ١٩٨٤ ، التحرير والتنوير ( تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، الدار التونسية للنشر ، تونس .

. ابن غلبون ، ٢٠٠١ ، الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ، تحقيق : عبد العزيز علي سفر ، دار التراث العربي ، ط ١ .

. ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، أبو الحسين أحمد ، ( د.ت ) ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

. ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، أبو الحسين أحمد ، ١٩٦٤ ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق : مصطفى الشُّويمي ، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت .

. ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ١٩٧٣ ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

. ابن مالك ، محمد بن عبد الله ( ت ٦٧٢ هـ ) ، ١٩٦٨ ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .

. ابن مالك ، محمد بن عبد الله ( ت ٦٧٢ هـ ) ، ١٩٨٢ ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق : د . عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة .

. ابن منظور ( ت ٧١١ هـ ) ، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ، ١٩٦٨ ، لسان العرب ، ، دار صادر، بيروت – لبنان .

. ابن هشام ( ت ٧٦١ هـ ) ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ، ١٩٧٨ ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

. أبو حيان ، محمد بن يوسف الاندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) ، ١٩٩٣ ، تفسير البحر المحيط ، دراسة وتحقيق الدكتور زكريا عبد المجيد ، والدكتور أحمد النحوي الجمل ، دار الكتب العلمية , لبنان – بيروت ، ط ١ .

. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، ١٩٩٠ ، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، ط ١ .

. الأصبهاني (ت ٦٠٣ هـ) ، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه ، ٢٠٠٦ ، إعراب القراءات السبع وعللها ، ، والصواب أنه لأبي محمد ابن خالويه النحوي (ت ٣٧٠ هـ) ، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط ١ .

. الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ) ، كمال الدين، أبو البركات ، ٢٠٠٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد , بإشراف ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، لبنان – بيروت ، ط ٢ .

. التهانوي (ت بعد ١١٥٨ هـ) ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي

. الجرجاني ( ت ٨١٦ هـ ) ، علي بن محمد بن علي الزين، ١٩٨٥ ، التعريفات ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط ١ .

. الخولي ، عبد الله أنور سيد أحمد ، ١٩٧٧ ، قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، جامعة القاهرة ، أطروحة دكتوراه .

. الدجني ، فتحي عبد الفتاح ، ١٩٧٤ ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ط ١ .

. الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي ، ٢٠٠٤ ، التفسير الكبير ( مفاتح الغيب ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ .

. الزجاج (ت ٣١١هـ) ، إبراهيم بن السري بن سه ، ١٩٨٨ ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط ١ .

. الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ، خير الدين بن محمود بن محمد ، ٢٠٠٢ ، الأعلام ، ، ط١٥ ، دار العلم للملايين

. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، محمود بن عمر جار الله ، ١٩٨٧ ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت ، ط ٣ .

. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، محمود بن عمر جار الله ، ١٩٩٣ ، المفصل في صنعة الإعراب ،تحقيق : علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط ١ .

. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، محمود بن عمر جار الله ، ٢٠٠٧ ، أساس البلاغة ، دار الكتب العلمية .

. السكاكي ( ت ٦٢٦ هـ ) ، يوسف بن أبي بكر بن محمد ، ١٩٨٣ ، دار الكتب العلمية , لبنان – بيروت ، ط ١ .

. سيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) ، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر ، ١٩٨٨ ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، مصر – القاهرة ، ط ٣ .

. الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله ، ١٩٥٩ ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، دار المعرفة – بيروت .

. الصغير ، محمد حسين ، ١٩٩٠ ، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي ، ط ١ .

. عبادة ، محمد إبراهيم ، ٢٠١١ ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ، والقافية ، مكتبة الأدب القاهرة ، ط ١ .

. عبد المجيد ، جميل ، ١٩٩٩ ، بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية ، دار غريب للطباعة والنشر ، ط ١ .

. العكبري ( ت ٦١٦هـ ) ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، ( د.ت ) ، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ( د.ط ) .

. الفراهيدي ( ت ١٧٥ هـ ) ، الخليل بن أحمد ، ٢٠٠٧ ، العين ، دار ومكتبة الهلال .

. الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، ١٩٨٩ ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

. اللبدي ، محمد سمير نجيب ، ١٩٨٥ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط ١ .

. المبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) ، محمد بن يزيد ، ١٩٦٣ ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ط ١ .

. المرادي ( ت ٧٤٩ هـ ) ، بدر الدين الحسن بن القاسم ، ٢٠٠٧ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، لبنان – بيروت .

. مسكين الدارمي ( ت ٨٩ هـ ) ، ربيعة بن عامر بن انيف ، ١٩٧٠ ، ديوان مسكين الدرامي ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، خليل إبراهيم العطية ، مطبعة دار البصري ، بغداد .

. النويري ( ت ٨٥٧ هـ ) ، أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد علي ، ٢٠٠٣ ، شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، تحقيق : مجدي محمد سرور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ .

، ١٩٩٦ ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق: علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط ١ .